

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٠٥١ لسنة ١٩٧٣

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣؛

قرر:

مادة ١ - تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم السيارة فولكس واجن شاسيه رقم ١٠٢٣٣٩٢ وتعمل اللوحة المعدنية رقم ١٤/٧٣٠١ هيئة سجاية، المهداة لهيئة الآثار المصرية من معهد الآثار بجمهورية ألمانيا الاتحادية.

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

مدر برئاسة الجمهورية في ١٢ جمادى الآخرة سنة ١٣٩٣ (١٢ يولييه سنة ١٩٧٣)

أنور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٠٥٢ لسنة ١٩٧٣

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن جنسية الجمهورية العربية المتحدة والمعدل بالقانون رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٥٩؛

قرر:

مادة ١ - منح الجنسية المصرية للتسعة أشخاص الموضحة أسماؤهم بالكشف المرفق (مصطفى، أحمد مصطفى كنبلى وآخرون).

مادة ٢ - على نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية تنفيذ هذا القرار ما

مدر برئاسة الجمهورية في ١٢ جمادى الآخرة سنة ١٣٩٣ (١٢ يولييه سنة ١٩٧٣)

أنور السادات

الجنسية	الاسم	سلسل
تركي الأصل	(١) مصطفى أحمد مصطفى كنبلى	...
تركي الأصل	(٢) فؤاد أحمد مصطفى كنبلى	...
لبنانية	(٣) ماري انطوان طوبجي	...
سوري	(٤) أحمد عبد الغفور شغاله	...
سورية	(٥) نادية أحمد عبد الغفور شغاله	...
يوناني	(٦) بتايوتى جورج رئيس	...
يوناني	(٧) نيقولا نيقولا فلاخوس "محمود على فلاخوس"	...
يمني	(٨) محمد طاهر محمد محسن	...
يوناني	(٩) بنيوتى خرا المبو جورجى انجليدس	...

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٠٥٣ لسنة ١٩٧٣

بتنظيم صندوق أبنية دور المحاكم

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٤ بفرض رسم إضافي لدور المحاكم المعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٣؛

وعلى القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الجزاء الادارى؛

وعلى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة؛

وعلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية؛

وعلى موافقة مجلس الوزراء؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة؛

قرر:

مادة ١ - يتبع الصندوق المنشأ بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه وزير العدل ويكون مقره مدينة القاهرة.

مادة ٢ - يقوم الصندوق على تحقيق الأغراض الآتية:

- (١) إنشاء الأبنية اللازمة لدور المحاكم وصيانتها وإصلاحها وتأثيثها.
- (٢) تزويد دور المحاكم بالأجهزة والأدوات اللازمة لحسن قيامها بالخدمات المعهود إليها بها.

(٣) الإشراف على تحصيل الموارد المخصصة للصندوق.

(٤) القيام بأى أعمال أخرى يتطلبها نشاط الصندوق.